بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾

حزب التحرير
HIZB UT TAHRIR

المكتب الإعلامي
لحزب التحرير
ولاية تونس

الخميس، 27 ربيع الأول 1437هـ | 2016/01/07م | رقم الإصدار: 11 / 1437

بيان صحفي

الحكومة تعرض على مجلس النّوّاب مشروع قانون يفرّط في أرضنا لعدوّنا

ورد إلى مكتب مجلس النواب يوم ٢٠١٦/٠١/٠٥ مشروع قانون يتعلق بتعويض السفارة الأمريكية والمدرسة الأمريكيّة عن الأضرار التي لحقت بهما جرّاء أحداث شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ ويتضمّن القانون المعروض من الحكومة تعويض السفارة بمقدار ماليّ قيمته ٥,٤ مليون دولار (١٠,٨ مليون دينار) وتعويض المدرسة الأمريكيّة بـ ١٨٤٨ مليون دولار (٣,٦ مليون دينار). وتمليكها قطعة أرض مساحتها تفوق الهكتارين، كما يتضمّن مشروع القانون إعفاءات جمركية.

وصرّح النّائب نزار عمامي عضو لجنة المالية لجريدة «المغرب» أنّ "اللجنة ستعيد النظر يوم الخميس ٢٠١٦/٠١/٠٧م في مشروع القانون الأساسي المتعلق بمذكرة التعويضات في انتظار عرضه على الجلسة العامة. وسيتّصل مكتب المجلس برئاسة الحكومة للحضور في اجتماع المكتب المقبل لعرض أسباب تقديم المذكرة في شكل قانون أساسي".

وكنّا في حزب التحرير / ولاية تونس قد وجهنا **تنبيها مفتوحا إلى رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة في أيار/مايو ٢٠١٥** بخصوص ما تسرّب عن **مباحثات رسمية لتمليك أمريكا أرضا تفوق مساحتها ٢٠٠٠٠م² كتعويض عن أضرار نجمت عن أحداث السفارة الأمريكية في تونس سنة ٢٠١٢. فنبّهنا الرّئاسة والحكومة إلى خطورة التّفريط في أرض تونس، فالتّفريط في شبر من أرضنا كالتّفريط فيها كلّها وفي ذلك خيانة لله ولرسوله ولأهل الأرض وللأمّة جميعها. وكنّا نرجو وقتها أن ترعوي الحكومة والرّئاسة ولا تتورّط في التّفريط في شبر من تراب تونس.**

ولكنّ الأنباء تأتينا هذه الأيام لتؤكّد أنّ هذه الحكومة لا ترعوي وأنّها ماضية في مشروع (خيانة) قانون أساسي به تملّك قطعة من تونس الغالية عندنا، لأمريكا دولة الإجرام والإرهاب (والعدوّ الأوّل للمسلمين في العالم، الذي قتل - في العراق وحدها - مليون طفل من أطفالنا) وتمرير هذه الخيانة والتّفريط في الأرض، على نواب البرلمان ليضفوا عليه شرعية دستورية؛ يعني أنّ الحكومة تدرك خطورة ما هي مقدمة عليه، ولذلك فهي لا تريد أن تتورّط فيه وحدها بل تريد توريط "نوّاب الشّعب"، حتّى لا يُقال أنّ الحكومة هي التي فرّطت، بل يُقال (زورا وبهتانا) تلك إرادة الشّعب!

إنّ هذه الحكومة تؤكد يوما بعد يوم أنّها لا تردّ لمستعمر طلبا، بل هي في خدمته؛ فقد فرّطت في ثروات البلاد ومقدّراتها، وخضعت لأوامر أمريكا فوضعت جنودنا تحت طلب حلف النّاتو وجعلت إدارة أمن تونس بتصرّف بريطانيا. وهي تعرض ممتلكات البلاد للبيع أو الرّهن ولا ضير عندها أن تعطي قطعة أرض مجّانا عربون ولاء وطاعة. وأخشى ما نخشاه اليوم أن يوافقها "النّوّاب" في مجلسهم على جرمها هذا كما وافقوها من قبل بمصادقتهم على قوانينها الفاسدة التي زادت أزمة البلاد حدّة: زادت الفقر والبطالة وعجزت أمام تدهور خدمات الصّحّة وغلاء المعيشة وخدمات النقل...

إنّ التفريط في شبر من أرضنا العزيزة - تحت أي عنوان - كالتّفريط فيها كلّها وكفى بهذا جرما وخيانة عظمى، وإن عدم التراجع عنها يؤكد حجم تورط الساسة في ارتهانهم وعمالتهم للمستعمر. ويؤكّد عجزهم الواضح في حماية البلاد وأهل البلاد. وهذا وضع لا تكفي فيه المحاسبة بل يوجب على أهل البلاد أن يقلعوا ويحاكموا كلّ من تواطأ ورضي بتسليم أرضنا لعدوّنا فاقترح مشروع القانون الخيانيّ هذا أو وافق عليه في البرلمان أو كان طرفا في مناقشته لتعديله أو روّج له. فما الفرق بينهم وبين من فرط في الأقصى لليهود؟ أليست كل بلاد المسلمين سواء؟

قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾

المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية تونس

موقع حزب التحرير
www.hizb-ut-tahrir.org
موقع المكتب الإعلامي المركزي
www.hizb-ut-tahrir.info

تلفون: 71345949 فاكس: 71345950
موقع المكتب الإعلامي في تونس: www.ht-tunisie.info
بريد إلكتروني: media@ht-tunisie.info